

من انتفاضة أكتوبر إلى حراك فبراير: طريق وعر للديمقراطية الجزائرية

شباب متمرد على الأيديولوجيا يكسر حاجز الصمت ويفاجئ الطبقة السياسية



الجزائريون مصرون على انتزاع الديمقراطية

الحكومية، وواجهته السلطة بعنف أشد وأمكن أنجر عنه سقوط ضحايا كثيرون. هذا ما يمتأهي مع الظروف السياسية التي أحاطت بالعشرين الأخيرين في البلاد، التي كرس نظاما سياسيا أحاديا. وأضاف فراد "بالنسبة إلى حراك فبراير، فقد سار في اتجاه النضال السلمي المنظم الذي جعله يتفادى الاصطدام مع قوات الأمن، مستفيدا من التجارب النضالية السابقة، كما استفاد أيضا من هامش الحرية على ضعفه، واستطاع أن يحول التذمر الاجتماعي الشامل الذي لمس قطاعات كثيرة، إلى حركة سياسية قادها شبان، استفادوا من ثورة الاتصال العالمية".

ولخص قائلاً "يتميز حراك فبراير بالتواصل الأفقي بين شبابه (أي دون قيادة)، فها هو يدخل شهره الثامن دون أن يبدي علامات ضعف، لأنه مصر على الاستمرار في الضغط على السلطة القائمة إلى أن يتحقق التغيير السياسي الحقيقي الذي ينشده الشعب، لكنه لم يتمكن بعد ولعله في طريق التحقيق".

والفساد وتعطيل طاقات الشباب وحرمانها من المشاركة في تسيير الشؤون العامة للوطن، فضلا عن دور انهيار أسعار النفط وتقلص مداخيل الدولة التي كانت تشتري بها السلم الاجتماعي، مما أدى إلى انفجار مشاكل اجتماعية حادة كانت بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير في أحداث أكتوبر، وأدت إلى انتشار تملل كبير في الأوساط الشعبية بالنسبة إلى حراك فبراير.

وأضاف "إن الشباب العابر للأيديولوجيات هو المبادر إلى تفجير الأحداث قصد تحقيق تحول سياسي جذري ينجب دولة ديمقراطية"، في إشارة إلى الطابع الشعبي للانتفاضة والحراك، مقابل عجز الطبقة السياسية عن إحداث التغيير المنشود. وأوضح الباحث أن "عوامل التمايز بين المحطتين، تتمثل في أن الأولى أفرزت هيمنة الأحادية السياسية، التي لم تسمح بتأطير الشعب تأطيرا سياسيا واجتماعيا ومدنيا حقيقيا، يجعله يطالب بحقوقه في إطار القانون، تلك كانت أحداث أكتوبر عنيفة صب فيها الشباب جام غضبه على المؤسسات

كان يهيمن فيها بشكل كبير على دواليب السلطة، ولذلك لم ترد القيادة الحالية بالمغامرة لقمع الحراك واتجهت إلى الاقتصاص من الجناح المدني في رئاسة الجمهورية.

التمسك بمطلب التغيير

رغم انسحاب الشنات الإسلامي المظهر، حيث اختفى الخطاب الإسلامي والأيديولوجيا الدينية من احتجاجات الحراك الشعبي، كما اختفت باقي التيارات السياسية الأخرى التي كانت وراء توجيه مسار انتفاضة أكتوبر نحو بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلا أن دخول شبكات التواصل الاجتماعي على الخط لعب دورا حاسما في كشف الاختراقات والتجاوزات ونشر الوعي وتسهيل الاتصال، طارحة بذلك نفسها إعلاما بديلا عن الإعلام الكلاسيكي الواقع تحت سطوة السلطة.

ويرى الباحث والمؤرخ محمد أرزقي فراد، أن القواسم المشتركة بين المحطتين تلتقي في تغييب الديمقراطية عن الممارسة اليومية، وهيمنة المظالم والتعسف

إلى طابع سلمي للاحتجاجات الأسبوعية طيلة ثمانية أشهر، إلى إجماع على ضرورة التعايش بين جميع الجزائريين، وأن المشكلة لا تكمن في المؤسسات وإنما في المنظومة التي توظفها لخدمة أغراضها وأجندتها. ورغم أن الأمر يوحي بأن شيئا ما حدث داخل نفس المؤسسة لأن توالي أشكال تحولها في ممارسات المؤسسة، إلا أن "ثورة الإبتسامة" فرضت منطقتها وسحبت نرائع ممارسة العنف والقمع من المؤسسات الوصية، فخرج الأطفال ونووي الاحتجاج الخاصة والمسئين للاحتجاج في الشوارع والساحات، لم يترك أي مجال لاستعمال القوة ضدهم وإلا تحول الأمر إلى فضيحة في جبين قيادة المؤسسة.

ويرى متابعون للشان الجزائري، أن التغييرات التي جرت خلال السنوات الأخيرة داخل المؤسسة العسكرية، وإحكام نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة قبضته عليها، لاسيما حل جهاز الاستخبارات وإقالة جنرالات وضباط كبار منذ العام 2013، ساهما في تراجع نفوذ العسكر عكس حقبة الثمانينات التي

أحيا الجزائريون ذكرى مرور 31 سنة على انتفاضة 5 أكتوبر 1988، التي خرج فيها الشعب إلى الشارع للمطالبة بالتغيير ورفض نظام الحكم، وفتحت الطريق أمام إصلاحات ديمقراطية، غير أنها قيدت مع اندلاع الحرب الأهلية عام 1992، وتتشابه انتفاضة أكتوبر مع حراك فبراير 2019، حيث يبدو طريق الديمقراطية في الجزائر شائكا ومعقدا مع إصرار النظام على الالتفاف على مطالب الشارع وعدم استجابته لدعوات التغيير الحقيقي.



صابر بلدي
صحافي جزائري

في 1988 الالتفاف على مطالب الشعب، وذهب إلى إصلاحات من الداخل وضعت البلاد على سكة الديمقراطية والتعددية، بكر نفس المخارج بالذهاب إلى انتخابات رئاسية لإنتاج نفسه من جديد بوجوه وآليات جديدة.

ورغم فرضية الافتعال التي تروج لها بعض الدوائر لتبرير شمولية قوة الأحداث في المحطتين، حيث أكدت الاحتجاجات المنتظمة في العاصمة وعدد من مدن البلاد على أن طريق النضال من أجل الحرية والديمقراطية هو واحد مهما كانت الفوارق والاختلافات.

استحضرت جمعيات أهلية ذكرى انتفاضة الخامس من أكتوبر، عبر وقفات انتقلت في العاصمة وعدد من مدن البلاد، لاستلهام عبر ودروس الانتفاضة الشعبية التي عاشتها الجزائر نهاية الثمانينات، وإسقاطها على رهن البلاد التي تعرف ظروفًا مماثلة تؤكد على أن الطريق لا يزال في نقطة الصفر.

الأحلام الوردية التي رسمها ضحايا ومناضلو أكتوبر وفبراير ما زالت بعيدة المنال، فبعد 31 عاما وجد الجزائريون أنفسهم في نفس المكان

والانتفاضة التي قمعها آنذاك الجيش وأفضت إلى سقوط نحو 600 ضحية من الشباب المنتفض ضد السلطة، انتهت إلى حرب أهلية بعد سنوات قليلة استمتع خلالها الجزائريون بممارسات الحرية والديمقراطية، والحراك الشعبي الذي دخل شهره الثامن الآن هو في مربع الصفر، لأن نفس المؤسسة لا تريد تلبية مطالب التغيير الحقيقي.

معركة الشارع والنظام

رغم أن الوضع يختلف بين المحطتين، إلا أن نفس النتائج والممارسات تحيط بانتفاضة الشارع، فكما استطاع النظام

التقدم والاشتراكية اليساري يستفيق متأخرا بالانضمام إلى المعارضة المغربية

لقطع الماء على سبيل المثال، حيث تعيش قرى كثيرة أزمة مياه الشرب. وعن الكيفية التي سيمارس بها الحزب الشيوعي السابق المعارضة بعدما غادر الحكومة، تشير أفيال إلى أن حزبا سيمارس معارضة مسؤولة وبناءة وبمناخ قوة اقتراح على مستوى البرلمان والمؤسسات الأخرى.

بدوره لفت إسماعيل الحمراوي، عضو اللجنة المركزية للتقدم والاشتراكي لـ"العرب" إلى أن التوجه إلى موقع المعارضة هو خدمة لمصلحة المملكة والاستعداد للمحطة الانتخابية المقبلة، من خلال التواصل المباشر مع المواطن والتفاعل مع جميع قضايا المجتمع والشائكة والاحتجاجات الاجتماعية كحراك الحسيمة.

ويبقى أكبر مستفيد من قرار التقدم والاشتراكية جناح المعارضة داخل البرلمان التي ستحتفي بانساع رقعتها بانضمام حزب يوجد في أسوأ حالاته لكنه مازال صامدا وباستقامته أن يوجه ضربات موجعة للعدالة والتنمية وحلفاء الأوس، حسب تعبير عمر الشراوي.

والسؤال الذي يطرح عقب هذه الاستفاضة المتأخرة، هو ماذا سيفعل هذا الحزب في صفوف المعارضة بعدما أنهكته لعقدين من الزمن الآلة القوية للسلطة، وفشله الزرع في القطاعات الاجتماعية التي دبرها الحزب من بوابة وزارة الإسكان إلى الصحة والماء؟

يصرح الحسين الورد، وزير الصحة السابق، بقوله إن التحالف مع العدالة والتنمية، لم يكن أيديولوجيا استراتيجيا، بل هو تحالف سياسي في ظرفية معينة، فهذا الإقرار بمثابة استفاضة سياسية متأخرة، كما ستلقي بظلالها سلبا على مستقبل حزب العدالة والتنمية السياسي.

ويقول المحلل السياسي عمر الشراوي لـ"العرب" إن مغادرة التقدم والاشتراكية الحكومة سيكون لها تأثير سياسي، على حزب العدالة والتنمية الذي سيزيد عزلته داخل التحالف بغياب الرفاق، وسيجد نفسه محاطا بأحزاب لا تكن له أي ود، وسيفقد بذلك الحزب هوامش التحرك والمناورة والشعبوية.

لكن بقرار الانسحاب من الحكومة يكون حزب التقدم والاشتراكية قد حكم على نفسه بالتوقف في صف المعارضة، وهي مهمة صعبة في هذه الظرفية.

ورغم استسهال بعض القياديين داخل الحزب للمهمة إلا أن الكثير من الملاحظين يؤكدون أن التكيف مع الوضع الجديد سيحتاج إلى وقت طويل ما سيؤثر سلبا على الداعمين للحزب من الخارج وهم بعض الأعيان الذين يحتاجون إلى التواجد بالحكومة حفاظا على مصالحهم. ويتساءل مراقبون ماذا سيفيد حزب التقدم والاشتراكية الاصطفا مع المعارضة فيما لا تزال تركته في الحكومة تشهد على ترهل وفشل واضح في إدارته

أساسيتين، الأولى هي ما اعتبره خذلان حليفه العدالة والتنمية خصوصا مع مرحلة سعدالدين العثماني. والثانية، البناء على حسابات انتخابية وبحث الحزب عن زخم شعبي. وأكد سعيد فكاك، عضو المكتب السياسي للتقدم والاشتراكية، لـ"العرب" أنه غير مقتنع بضرورة الانسحاب من الحكومة، كون المبررات التي قدمت غير كافية، مشيرا إلى إمكانية تضرر الحزب انتخابيا من جهتها أوضحت أفيال، أن قرار الانسحاب "لم يكن اعتباطيا ولا وليد اللحظة بل نتيجة تراكم لنقاش دام أكثر من سنة ونصف (السنة)". وعندما تبين أن حظوظهم لن تتعدى حقبة واحدة أشر الأمين العام الخروج في اللحظات الأخيرة.

ضربة للإسلاميين

يعكس توقيت مغادرة الحزب للفريق الحكومي ضربا من الشعبية لعبته قيادة حزب التقدم والاشتراكية في آخر أشواط تجربته الحكومية مع الإسلاميين، فعندما

قبيل التعديل الحكومي الوشيك. وهناك من اعتبر الحزب الشيوعي السابق ضحية تحالفه السياسي مع الإسلاميين فكانت النتيجة هذا الخروج المذل، وهو ما سيتسبب مستقبلا في تعميق الظرفية السياسية والتنظيمية الحرجة التي يمر بها هذا الحزب اليساري.

وفي هذا الصدد بينت شرفات أفيال، الوزيرة السابقة وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، أن "تحالف حزبيها مع الإسلاميين أمثله مصلحة البلاد ولم يكن تحالفا إستراتيجيا".

ويعتقد مراقبون أن زعيم الحزب فطن متأخرا إلى أن مصلحة الحالية "غير منسجمة"، ولهذا سارع بالخروج إلى صفوف المعارضة كخيار أمثل بالنسبة له.

وتفسير قرار هذا التنظيم السياسي مبني على نقطتين

متهما برلمان الحزب بتزوير الإرادة السياسية من خلال تزوير الأصوات دون احتساب من رفض تقرير اللجنة. وأحدث قرار التقدم جلا واسعا بين قيادة الحزب الذين رصدت آراءهم لـ"العرب"، فمنهم من اعتبره خطوة براغماتية مع اقتراب التعديل الحكومي، ومنهم من اعتبره قرارا متسرعاً قد يغرق الحزب في براثن أزمة سياسية.

خطوة براغماتية

اعتبر مراقبون أن نبيل بنعبدالله رجل السياسة البراغمتي، دائما يوظف صيغة مصلحة الوطن ومصلحة الحزب حسب الظروف والسياسات لصالحه، مضيفين أنه السياسي اليساري الذي استعمل نفس الصيغة لتبرير الخروج والدخول إلى الحكومة، حيث أكد في العام 2012 أنه لو كان مؤسس الحزب الشيوعي علي يعثة حيا، لدافع عن تحالف حزبه مع الإسلاميين، والأين يدفع بنفس مبرر مصلحة الحزب عندما قرر الخروج من حكومة يرأسها العدالة والتنمية.

1998 إلى حكومتين ترأسهما حزب العدالة والتنمية نو المرجعية الإسلامية، يبدو أن زعيم حزب التقدم والاشتراكية نبيل بنعبدالله فشل في إقناع سعدالدين العثماني بالإبقاء على القطاعات التي يشرف عليها، لهذا قرر مغادرة الحكومة



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - بعد عشرين عاما من المشاركة في الحكومة، اختار نبيل بنعبدالله زعيم حزب التقدم والاشتراكية (يساري) الاصطفا مع المعارضة، في استفاضة سياسية متأخرة فضل من خلالها النأي بالحزب عن تهم الفشل التي تلاحق الحكومة الحالية والانتقادات التي تطال أدائها قبيل تعديل حكومي وشيك.

وقال نبيل بنعبدالله، لـ"العرب"، إن موقف حزبه من الحكومة ناتج عن اعتبارات وماخذ سياسية، موجهها انتقادات لأمس العام لحزب العدالة والتنمية المغربي سعدالدين العثماني، الذي فضل عدم الرد على إشكالات سياسية عالققة حسب تعبيره. الأمر الذي حفزه على اتخاذ قرار المغادرة.

وحسبت اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية الجمعة، لصالح قرار الخروج من الحكومة، بتصويت 241 عضوا فيما عارض القرار 34 عضوا، وامتنع ستة أعضاء. وكان المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية قرر الثلاثاء الماضي، الانسحاب من الحكومة.

وبعد إعلان اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية عن قرار خروجه من الحكومة بأغلبية مريحة، احتج أناس الدكالي القيادي بالحزب ووزير الصحة،